

المجتمع المدني والديمقراطية مقاربة تحليلية في ضوء التجربتين السياسيتين الغربية والعربية

د. علي عباس مراد*

مقدمة :

اجتاحت المجتمع الانساني ، خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين تحولات كبرى بلغ من عمقها واتساع نطاقها ، ما يجعلها جديرة بوصف " الثورة العالمية " وبخاصة بعد ان امتدت آثارها لتتطال كل أوجه الحياة وعناصرها، محدثة فيها تغيرات جذرية شاملة .

وفي الإطار الاجتماعي - السياسي ، اتخذت هذه التحولات صورة مد ديمقراطي ، اجتمعت كل قوته في موجه كبرى جارفة ، رأى فيها "هنتجتون " "الموجة الثالثة " للتحول السياسي الديمقراطي التي تجتاح العالم ، موسعة النطاق الجغرافي - السياسي للأفكار والنظم القائمة على الديمقراطية واحترام حقوق الأفراد وحررياتهم الأساسية المدنية والسياسية ، على حساب الأفكار والنظم الاستبدادية ، التي تتجاهل هذه الحقوق والحرريات الأساسية أو تعترف بها شكلياً وتنتهكها على المستوى العملي (1) ، فكان ذلك مدخلا لحدوث ما أسماه السيد يسين "انتقال حاسم من الشمولية والتسلطية الى الديمقراطية" (2)

ولأن الثورة العالمية وتحولاتها ومدى الديمقراطية ، حدثت في سياق الصراع بين المعسكرين الرأسمالي الديمقراطي والاشتراكي الاستبدادي ، فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على استغلال ظروف هذا الصراع ومحصلاته ، لتصادر مقدمات تلك الثورة الديمقراطية العالمية ونتائجها لصالحها أساساً ، ولصالح النظم الرأسمالية الغربية استلحاقاً ، جاعلة منها بداية قيام نظام عالمي جديد أعلنه الرئيس الأمريكي بوش في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23/9/1991 ، أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة الفضل الأول في خلقه وتعزيز اتجاهاته ، وكرر الرئيس كلنتون عام 1992 تأكيد المسؤولية الأمريكية عن تعزيز الديمقراطية ، وجعل ذلك القضية الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية . وهو ما كان استكمالاً لمسيرة سابقة ، أعلن فيها الرئيس كارتر ، أن حقوق الانسان ركن أساسي في سياسته الخارجية ، بينما طالب الرئيس ريغان بحملة عالمية "من أجل الديمقراطية "

* استاذ العلوم السياسية المشارك ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة قاريونس ، بنغازي - ليبيا

وفي الطرف الآخر من العالم فان دول عدم الانحياز، وهي أساساً دول العالم المتخلف، أكدت في إعلانها الصادر عن اجتماع "أكرا" في 1991/9/7، تأييدها لمطالب الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، وشددت على ضرورة ربطها بمطالب العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ورفضها للمحاولات الأمريكية والغربية لصياغة النظام العالمي الجديد وتحديد خصائصه وتوجهاته، وفقاً لسياسات الغرب ومصالحه، ومعارضتها لمساعي الرامية لاحتكار ثمار هذا النظام ونتائجه (3).

وينطوي إعلان دول عدم الانحياز هذا، على اعترافها الجماعي الرسمي بالأهمية الحيوية لمطالب الديمقراطية والتعددية، وضرورتها للمجتمع الإنساني من جهة، وعلى إقرارها الضمني من جهة ثانية، بفشل سياساتها للاستعاضة عن مطلب الديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية، بمطلب إشباع حاجاتها المادية الأساسية. تلك السياسات التي جاءت نتائجها مخيبة للآمال تماماً، بعد أن فرطت أطرافها بمطلب الديمقراطية والمشاركة السياسية، ولم تحصل في مقابل ذلك، على أي إشباع حقيقي أو دائم لمطالبها المادية الأولية والأساسية، وهو ما كان دليلاً عملياً على الارتباط العميق والأكيد بين المطالب السياسية والاجتماعية، وعدم إمكانية الاستعاضة بإحداها عن الآخر، أو إحلال بعضها محل بعض.

وإذ تعاني المجتمعات الإنسانية خارج الإطار الرأسمالي الغربي من هذه المشكلات وأخرى كثيرة غيرها فإن معالجة أي منها لن يأتي بثماره إلا في إطار المعالجة الكلية لعلاقة المجتمع المدني بالسلطة النيابية في هذه المجتمعات، مثلما كانت معالجة هذه العلاقة وإشكالياتها الأساس الذي قامت عليه الحداثة الأوروبية وكل منجزاتها الإيجابية.

وحيث إن تلك المعالجة كانت ذات طبيعة وخصائص سياسية أولاً وبالأساس، فسيكون من الطبيعي الاستنتاج أن حل المشكلة السياسية في أي مجتمع، مشكلة علاقة المجتمع المدني بالسلطة الحاكمة، قد لا يكون الحل المباشر لمشكلات هذا المجتمع، لكنه الإطار المناسب لحلها والمقدمة الصحيحة لمعالجتها.

ولما كانت مقدمات هذه الوقائع ونتائجها تنطبق على المجتمعات الإنسانية عامة والمتخلفة خاصة، فإنها تنطبق أيضاً على المجتمعات العربية بوصفها جزءاً من هاتين الحالتين، ليكون البدء بحل المشكلات السياسية في الحياة العربية، هو الإطار المناسب والمقدمة الصحيحة، لحل مشكلات هذه الحياة ومعالجة أزماتها.

إلا أن الأمور على المستوى الإجرائي العملي، ليست سهلة كما هو الأمر الآن على المستوى التجريدي النظري. فاخترار أي مجتمع لنموذج الحل المناسب لمشكلاته السياسية أو تصميمه لهذا النموذج إن اقتضت الضرورة ذلك، وتوفير الأسس والمتطلبات المادية والمعنوية اللازمة لنجاحه... الخ، كلها مشكلات جديدة لا بد من مواجهتها وإيجاد الحلول لها، قبل الحديث عن قدرة الحل السياسي على حل

المشكلات السابقة . ولا تدعي هذه الدراسة أنها قادرة على تحقيق كل ذلك ، لأن مثل هذا الإدعاء سيكون أكبر من قدرتها ، ولأنها لا تستهدف أكثر من تقديم تصور أولي بهذا الشأن ، من خلال عرضها لصورة تحليلية مقارنة لتجربتي بناء الدولة والمجتمع المدني في الفضائين الحضاريين الغربي والعربي ، حيث يمثل النظام الليبرالي الديمقراطي القائم على مشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية جوهر الحل السياسي الأوروبي.

ولما كانت إحدى هاتين التجربتين (الغربية) قد أنجزت الجزء الأساسي من مخططها ، بينما مازالت الأخرى (الغربية) مشروعاً قيد الإنجاز ، فقد كان من الضروري ان يجتمع في هذه الصورة ، ما هو كائن بما يجب أن يكون ، بفعل ارتباط هاتين الكينونتين ، بما يجعل كلا منهما مقدمة للأخرى ونتيجة لها في آن واحد . مثلما ان وجود إحداها أو معرفتها شرط لوجود الثانية ومعرفتها ودليلاً لها وعليها، وبفعل طبيعة الواقع العربي وظروفه التي تتصارع فيها كينونتان ، راهنة لكنها مرفوضة ، وغائبة لكنها منشودة . وهو ما تجسده قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية للمجتمع المدني ، التي إما انها استجذبت على الواقع العربي (المجتمع المدني)، أو أنها شهدت فيه عودة صاخبة وانتعاشاً ملحوظاً (الديمقراطية)، بفعل الظروف الدولية والإقليمية والعربية في نهايات القرن العشرين، والتي جعلت هذه القضايا، المتغير الأساسي والحاكم في المشهد السياسي العالمي . واستناداً الى طبيعة عالمنا المعاصر عالم القرية الكوكبية والاعتمادية المتبادلة فقد أصبحت هذه القضايا قادرة على أن تمارس ضغطها على الجزء العربي من هذا المشهد ، لتفرض عليه استيعابها في خطاباته الاجتماعية والثقافية والسياسية وتفاعلاته الحياتية العملية .

ووفقاً لمنطق منطقي الموجة الثالثة للديمقراطية الغربية ، وكما ذهب (فوكوياما) في نهاية التاريخ ⁽⁴⁾ . و(هنتجتون) في (صراع الحضارات) ⁽⁵⁾ ، فإن نجاح المجتمعات والنظم الليبرالية الديمقراطية مرجعه إلى خصائصها وآلياتها، وفي مقدمتها .

- وجود النظام السياسي واستقلال مؤسساته وفاعليتها.
- وجود المجتمع المدني واستقلال مؤسساته وفاعليتها .
- الديمقراطية والليبرالية كأساس لعلاقة التفاعل القانوني الشرعي بين المجتمع المدني والنظام السياسي.

فاكتسبت بفعل ذلك ومن خلاله القدرة على حماية قيمها وتحقيق أهدافها ، وكانت تلك الخصائص والآليات ، أدواتها في إدارة أزماتها وحل مشكلاتها ، وسبب انتصارها وهزيمة أعدائها . وبعبسه فإن افتقار المجتمعات والنظم الاستبدادية إلى هذه الخصائص والآليات ، كان المصدر الأول والأهم لعجزها عن حماية قيمها أو

تحقيق أهدافها ، وعلّة فشلها في إدارة أزماتها وحل مشكلاتها ، وسبب هزيمتها وانتصار أعدائها .

وفي سياق هذا المنطق ، تمت استعادة الثنائيات أو المزدوجات التقليدية المتضادة ، بمنظور معاصر ، وأعيد استخدامها من جديد لوصف حركة التاريخ الإنساني وتفسير صراعاته ، فبدلاً عن ثنائيات ، مزدوجات :

كفار / مؤمنين ، همج / متحضرين ، متخلفين / متقدمين
حلت ثنائيات / مزدوجات :
مستبدّين / أحرار ، شموليين / ليبراليين ، دكتاتوريين / ديمقراطيين

وفي النموذجين ، كان الغرب مصدر تصميم هذه الثنائيات ومصدر استخدامها وإعالمها في آن واحد . لذلك فقد احتكر لنفسه عناصرها الإيجابية الخيرة (الإيمان ، التحضر ، التقدم) ثم (الحرية ، الليبرالية ، الديمقراطية) ، وجعل عناصرها السلبية الشريرة من حصّة المجتمعات الأخرى ، التي أصبح كل ما يقع منها خارج النطاق الحضاري الغربي ، قريناً لـ (الكفر ، الهمجية ، التخلف) ثم (الاستبدادية ، الشمولية ، الدكتاتورية) . وفي قسمة كهذه ، من المحتم أن يكون الرهان التاريخي مع الأولى ولصالح مجتمعاتها وأنظمتها ، ضد الثانية وعلى حساب مجتمعاتها وأنظمتها .

وعلى الرغم من افتقار هذا المخطط الحضاري المتعارض والمتصارع ، إلى الكثير من شروط العلمية ومقتضيات الموضوعية ، فإن من المتعذر رفض نتائجه كلياً ، لأن بعض تلك النتائج مبني على وقائع ومقدمات صحيحة أبرزها ما يفيد حضور خصائص الديمقراطية والمجتمع المدني وآلياتهما في المجتمعات الليبرالية الغربية ، في مقابل غيابها أو شكليتها وانعدام فاعليتها في المجتمعات الأخرى ، وبخاصة المتخلفة ومن بينها المجتمعات العربية .

ولما كانت هذه الخصائص والآليات جزءاً من المكونات العامة لخصائص المجتمع السياسي الكلي (الدولة) وآلياته ، فإن حضورها أو غيابها ، فاعلية أدوارها أو شكليتها ، تغدو كلها مرهونة بنشأة الدولة ، ومحكومة بطبيعة مكوناتها وتوازاناتها ، وقوانين اشتغالها وتفاعلها . لذلك فإن البحث عن علل وجود تلك الخصائص والآليات أو غيابها ، وتعيين فرص إيجادها أو متطلبات تفعيلها الآن أو مستقبلاً ، يفترض أن تكون البداية مع أصول نشأة الدولة ، لأن من المتعذر (أن ندرك الحياة بدون الدولة ... فإن الدولة تتخلل بدقة متناهية في كثير من شؤون حياتنا ، فنحن نعيش حياتنا في بدايتها وحتى نهايتها في إطار محدداتها)⁽⁶⁾ . لذلك فإن أية محاولة لفهم أسباب المشكلات الواقعية ، واتجاهات تطورها ، لا بد من أن تبدأ بفهم إطارها الأوسع (الدولة) والنظر إليها بواسطة ومن خلاله ، فكل إشكاليات الحياة (أيها) هي في النهاية

إشكاليات ذات صلة بالدولة (7) . وعلى هذا الأساس فإن معالجة موضوع هذه الدراسة وإشكالياتها، ستمر عبر معاينة واقع الدولة في النموذجين الغربي والعربي ، وملاحظة ما يرتبط بهذا الواقع من مكونات أساسية تجسدها السلطة السياسية والمجتمع المدني والديمقراطية وعلاقاتها التفاعلية ، تمهيدا للوصول من خلال ما هو كائن عربياً في هذا الخصوص إلى ما يجب أن يكون .

الدولة في النموذج الغربي

أولاً : السلطة السياسية :

إذا كانت واقعة تعدد المجتمعات الإنسانية وتنوعها واختلافها قيمياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ، قد غدت من بديهيات المعرفة الحديثة وثوابتها الأولية ، التي جعلت الوعي بالخصوصيات الحضارية والمجتمعية وقبول اختلافاتها أمراً ممكنًا، فإن من نتائج ذلك ومستتبعاته ، الوعي بتعدد أشكال السلطة السياسية والقبول بتنوعها واختلافها ، بقدر يتناسب وتعدد المجتمعات التي أنتجت تلك الأشكال السياسية السلطوية ، وتنوع ظروفها وخصائصها ، واختلاف السياقات التاريخية والاجتماعية لنشأتها وتطورها (8) .

إلا أن الإقرار بواقعة تنوع المجتمعات واختلاف مقوماتها وعناصرها ، بما في ذلك تنوع واختلاف الأشكال التنظيمية للسلطة السياسية فيها ، لا يمنع من الإقرار أيضاً بوجود أوجه للتشابه والاشتراك بينها في قواسم اجتماعية سياسية..، قد تثبت تماثلها وتقاربها ، ولكنها لا يمكن أن تنفي اختلافها وتباينها ، وإن بدرجات متفاوتة . وعلى هذا الأساس ، فإن إنكار وجود تكنولوجيا سياسية شاملة ، لا يعنى غياب مثل هذه التكنولوجيا ، التي تشترك كل الأنظمة في وجودها بنسب متفاوتة وأشكال متباينة (9) .

ولكن يبدو أن الأمر يتجاوز حدود اشتراك الأنظمة الاجتماعية والسياسية في عناصر التقنية السياسية ، ليصل إلى اشتراكها في الظاهرة السياسية التي هي أصل هذه التقنية ومصدرها والإطار الذي يحتويها. فلم يعد موضع شك أو خلاف أن (السياسة) ، من حيث هي النشاط النظري أو العملي المتعلق بحكم الجماعة الاجتماعية وإدارة شؤونها ، واستثمار قدراتها، وتنظيم علاقاتها وتفاعلاتها، وتوجيهها في الداخل والخارج ، تمثل ظاهرة تشترك كل المجتمعات الإنسانية في وجودها وممارستها، وإن بأشكال وأساليب تتناسب وطبيعة هذه المجتمعات وتستجيب لظروفها ومتطلباتها ، إذ لا غنى لأي مجتمع في كل عصر ومكان عن (السياسة) .

فالإنسان ، ليس كائنًا اجتماعيًا مفكرًا فحسب ، بل إنه أيضاً كائن تختلف أهدافه ومطالبه وتتباين قدراته واستجاباته ، ومن المحتم أن يحتاج بصفتيه الفردية والاجتماعية إلى إدارة شؤونه واستثمار قدراته وضبط نشاطاته وتنظيم علاقاته وتوجيهها، بما يكفل للفرد وللجماعة الأمن وتجنب المخاطر ، وضمان المصالح وتحقيق الأهداف ، بأقل قدر ممكن من الموارد ، وبأكبر قدر ممكن من الأرباح، وهذا هو جوهر السياسة وروحها .

وقد أكدت التجارب الاجتماعية سواء في صورها البدائية أم المتطورة ، أن وجود الإنسان في الإطار الاجتماعي ، يتطلب وجوداً مقابلاً وموازياً لقواعد وأنظمة لضبط سلوكه وتوجيه نشاطاته في هذا الإطار ومن أجله ، مما يفيد بوحدة الأساس الاجتماعي للظاهرة السياسية، ومن ثم حاجة كل المجتمعات الإنسانية إلى السلطة التي تتطلبها ممارسة السياسة ، ويقتضيها إنجاز وظائفها وتحقيق أهدافها .

هكذا يغدو المجتمع والسياسة صنوان لا ينفصلان ، فلا مجتمع دون سياسة ولا سياسة دون مجتمع ، ليكون كل وجود اجتماعي وجوداً مركباً لأنه وفي آن واحد وجود اجتماعي وسياسي .

إلا أن ضرورة السياسة للمجتمع وضرورة المجتمع للسياسة لا تجعل منهما شيئاً واحداً، وإن كانا كذلك طوال العصور القديمة ، وفي ظل الأشكال التقليدية القديمة للسلطة السياسية وبسببها. لانهما وبالأصل متميزان وجودياً، بحكم تميز الكل (المجتمع) عن الجزء (السياسة) ، وتميزان وظيفياً بحكم تميز الوظيفة (السياسة) عن مآدئها وموضوعها وغايتها (المجتمع) ، وهو ما يؤسس لاستقلال الفضائين الاجتماعي والسياسي دون أن يتسبب ذلك في انفصالهما أو إحداث القطيعة بينهما (10) واذ توطر السياسة طيفاً واسعاً من الأفكار والأنشطة المتعلقة بإدارة شؤون الجماعة الإنسانية ، فإن من الطبيعي أن يحتاج ذلك إلى بنية متكاملة من المؤسسات والهياكل التنظيمية والآليات الإجرائية التي تتجسد فيها السياسة وتتحقق من خلالها وبواسطتها .

وفي العادة فإن طبيعة هذه المؤسسات والهياكل والإجراءات ومستوي تطورها ودرجة استقلاليتها تتناسب وطبيعة الجماعة ، التي تنتجها وتلائم ظروف حياتها ومستوى تطورها ودرجة تمايز بنياتها المؤسسية واستقلالها الوظيفي عن بعضها . حيث تفرض الطبيعة الحية والمتفاعلة للجماعة الاجتماعية ، وتفترض أن تكون المؤسسات والهياكل والآليات السياسية فيها ، والتي تأخذ شكل النظام السياسي، مستجيبة لطبيعة هذه الجماعة وخصائصها من جهة، ومتناسبة مع متطلباتها ومصالحها وأهدافها من جهة ثانية . وهو ما جعل الأنظمة السياسية في العصور والمجتمعات السابقة تتخذ أشكالها التقليدية المعروفة والمناسبة لها والمناسبة معها ، مثل رئاسة الجماعة الأسرية ، مشيخة القبيلة ، زعامة القرية، دولة المدينة ، المملكة ،

الامبراطورية ، الإمارة ، الإقطاعية ، الخلافة ، السلطنة ، وهذه كلها أنظمة سياسية لكنها ليست دولا " فليس كل مجتمع سياسي منظم دولة .. ثمة أشكال من السلطة لا تمت بصلة إلى الدولة " . (11)

وعلى هذا الأساس فإن ما تصفه الدراسات التاريخية الاجتماعية أو السياسية من أشكال النظم السياسية بأنه دولة، إما أن يكون من الأشكال التقليدية القديمة للنظم السياسية ، وعندها لا يكون وصفه كدولة وصفاً صحيحاً إذ لا يعدو حدود الاستعارة المجازية التي لا تتطابق فيها الصفة (الدولة) مع الموصوف (النظام السياسي التقليدي) ، أو أن يكون الشكل الحديث للنظم السياسية ، والمقترن ظهوره بالحدثة الأوروبية ، حيث نتج عنها وأنتجها في آن واحد (12) . وعندها يكون وصف هذا الشكل بأنه "دولة State" صحيحاً تماماً، لأنه الشكل الوحيد من أشكال النظم السياسية الذي تتطابق فيه صفة الدولة مع موصوفها، مع بقاءه شكلاً واحداً فقط من أشكال السلطة السياسية في المجتمع ، ولكنه بالتأكيد ليس شكلها الوحيد . (13)

هكذا تكون الدولة منبثقة عن مفهوم السياسة ومرتبطة به كلياً ، مثلما تنبثق عن هذا المفهوم وترتبط به كل الأشكال المفاهيمية التقليدية القديمة للسلطة السياسية في التاريخ الإنساني ، وهو ما يجعل السلطة السياسية عامة والدولة تحديداً ، جزءاً من السياسة وليس العكس ، لأن الدولة لاتعدو أن تكون مجرد تجسيد كلي وظيفي مؤسسي للسياسة فحسب ، فيما يمكن أن نعتبر مفهوم السياسة على أنه أوسع نطاقاً من الدولة ، وفي الحقيقة فإن فكرة السياسة من الممكن ... أن تعرف بطرق متعددة ومتنوعة بما لا يتماشى مع فكرة الدولة ، فإن العديد من الانثروبولوجيين والسوسيولوجيين يمكن أن يطرحوا أن هناك شواهد متعددة على وجود مجتمعات سابقة للدولة ومجتمعات خالية من الدولة . وأن معظم العلماء متفقون على أن الدولة هي ظاهرة حديثة نسبياً في سجل التاريخ الطويل للوجود الاجتماعي ، فإذا كانت هذه المجتمعات خاضعة لنوع من السلطة أو القواعد ، فإنه من الممكن الحديث عن وجود السياسة ولكن ليس الدولة (14) .

وإذا كان تعدد أشكال النظم السياسية وتنوع خصائصها واختلاف مسمياتها، مبعثاً للارتباك أو صعوبة الفهم ، فلا أحد يتحمل مسؤولية ذلك لأن اختلاف المجتمعات وتباينها يضطرها أصلاً لإنتاج نماذج مختلفة من الأنظمة السياسية تناسبها وتتناسب معها ، حتى وإن كانت تستخدمها لأهداف متماثلة. (15)

ومن بين الأشكال المختلفة للسلطة السياسية ، فإن الدولة تعود بنشأتها إلى التطورات الحضارية الكبرى في أوروبا العصر الحديث ، وما نتج عنها من تحولات امتدت آثارها إلى كل عناصر الحياة الغربية ومستوياتها وأبعادها ، وهو ما بدأ منذ ق 15 ، ثم تسارعت وتائرته خلال القرون اللاحقة ليبلغ ذروته مع ظهور نموذج الدولة القومية في

أوروبا أواخر ق 18 .حيث كانت أوروبا ومستعمراتها في تلك الحقبة بوثقة اجتماعية تفاعلت فيها وفي آن واحد شتى العوامل :

- السياسية : صراع السلطة المركزية مع الأمراء الاقطاعيين وأمراء الكنيسة
- الاقتصادية : صراع البرجوازية مع الاقطاع .
- الاجتماعية : صراع العامة مع سلطة الملوك المطلقة والمقدسة ، وسلطة الاقطاع والكنيسة .

- الفكرية : صراع الجديد مع القديم والعلم مع الموروث ، وعصر الأنوار والاصلاح الكنسي ، ودعوات حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة، والأسس المدنية للقانون والسلطة ، وفصل الدين عن السياسة ونظريات القومية السياسية وسيادة الأمة والسيادة الشعبية .

وكانت المحصلة الكلية لتفاعل هذه العوامل والصراعات التي أنتجت ونتجت عنها ، هي ظهور "الدولة " كشكل مستحدث لممارسة السلطة السياسية وتنظيمها ، وفقا لتلك النتائج وبما يستجيب لدواعيها ، الأمر الذي يعني مساهمة العديد من القوى الاجتماعية في إقامة هذه " الدولة " ، قوى كانت كل منها تعمل من أجل أهداف ومقاصد تختلف عن أهداف القوى الاجتماعية الأخرى ومقاصدها .

فالارستقراطية كانت تبحث عن سلطة قادرة على ضمان حقوقها وأوضاعها المتفوقة ، وحمايتها من بعضها ومن المدن وبرجوازياتها المتنامية ، والبرجوازية كانت تبحث عن سلطة قادرة على دعم قدراتها المتنامية باستمرار ومساندتها في صراعها مع السادة الارستقراطيين للتحرر من سيطرتهم الاقتصادية والسياسية . والعامة كانت تبحث عن سلطة قادرة على حمايتها من الجميع بما في ذلك السلطة المطلقة للحكام والكنيسة والملوك أو الأمراء أو الحكام عموماً ، كانوا يبحثون عن سلطة قادرة على فرض إرادتهم على الجميع وفقاً لأسس شرعية مقبولة ، مما جعل بناء الدولة وسلطتها الجديدة، فرصة واعدة بالكسب للجميع في صورة منافع مادية أو معنوية، أو في صورة مواقع في إطار مؤسساتها تأتي معها بهذه المنافع كلها⁽¹⁶⁾

ولتستطيع السلطة الحاكمة تحقيق ذلك، كان لابد لها من امتلاك المقومات أو الشروط اللازمة له ، والتي كانت وبنفس القدر الخصائص التي ميزت الدولة عن باقي الأشكال التقليدية للسلطة السياسية والمتمثلة في :

1. استقلال البنى المؤسسية والهياكل التنظيمية للسلطة السياسية وانفصالها عن باقي البنى الاجتماعية ومؤسساتها وهياكلها .
2. استقلال الأنشطة الوظيفية للسلطة السياسية وانفصالها عن الأنشطة الوظيفية الاجتماعية الأخرى .

3. الطابع المؤسسي المجرد وغير الشخصي للسلطة ومناصبها .
وإذ دخلت أوروبا عصر نهضتها بالدولة ومع الدولة ، فقد كان من الطبيعي أن يصبح ابتكار الدولة، هو جوهر الحداثة الأوروبية وسببها ونتيجتها في آن واحد ، سواء فهمنا الدولة على أنها السلطة السياسية التي تتم ممارستها على المجتمع وفي إطاره ، أم فهمناها على أنها المجتمع بأسره منظورا إليه من زاوية تنظيمه السياسي الإجمالي ، أو فهمناها على أنها الدولة في مقابل الدولة كأشخاص للقانون الدولي يتفاعلون في إطار النظام الدولي . (17)

هذه الدولة التي حققت الحداثة الأوروبية وتحققت من خلالها ، فعلت ذلك أساسا في سياق تفكيكها للعمليات السياسية والاجتماعية وفصلها بينهما ، مما جعل من الوظيفة السياسية وظيفة مستقلة تتولاها هيئة مستقلة ومتخصصة حصريا بمزاوالتها. (18) وهذا هو الإنجاز الأهم في ذلك السياق، لأنه كان الأساس الذي قام عليه اختلاف الدولة وتميزها عن الأشكال التقليدية السابقة للسلطة السياسية ، التي لم تعرف من قبل لا استقلال السياسي عن الاجتماعي ولا التخصص الوظيفي السياسي، وهو ما يعني أن أشكال السلطة تلك كانت تنظيما اجتماعيا بقدر ما هي تنظيم سياسي وبطريقة مباشرة ، و لم يكن فيها سياسة ولا دولة بمعنى ضيق ومستقل (19) . وبذلك فقد أصبح من أبرز خصائص الدولة ومميزاتها ، الاعتراف باستقلال النطاقين / المدنيين الاجتماعي والسياسي عن بعضها علي المستويين الوجوديين المؤسسي والوظيفي ، مع الإقرار باستحالة افتراقهما وحتمية تعايشهما وتفاعلهما وتكامل أدوارهما .

ثانياً: المجتمع المدني :

إن استقلال النظامين السياسي والاجتماعي وتخصصهما الوظيفي كأساس للشكل الجديد للسلطة السياسية (الدولة) ، قد مهد أيضاً لظهور مفهوم جديد هو " المجتمع المدني " بوصفه مقابلاً في إطار الدولة ومكافئاً للسلطة السياسية الحاكمة، وليكون ركناً آخر إلى جانب السلطة السياسية في بنية المفهوم الكلي الذي يحتويهما " الدولة " . وبذلك يكون استقلال أحدهما وانفصاله عن الآخر شرطاً لاستقلال الثاني وانفصاله عنه، وهو ما حدث بصورة متداخلة كلياً في إطار تجربة بناء الدولة والحداثة في الغرب إلى الحد الذي يتعذر معه تعيين أيهما أسبق استقلالاً وانفصالاً عن نظيره مما جعل تعريف أحدهما وتعيين حدوده مدخلا لتعريف الثاني وتعيين حدوده .

وهكذا فإن تعريف السلطة السياسية من حيث هي " المؤسسات والهيكل والآليات المختصة بالاحتكار الشرعي قانونيا واجتماعيا . لسلطة ممارسة وظائف الحكم وحق إدارة الشؤون العامة للمجتمع وضبط علاقاته وتفاعلاته الاجتماعية وتوجيهها داخليا " سيجرتب عليه تعريف " المجتمع المدني " بأنه " المؤسسات والهيكل الاجتماعية المستقلة وجوديا ووظيفيا عن مؤسسات السلطة السياسية وهيكلها ، والعاملة خارج نطاقها لحماية مصالح أعضائها وتحقيق أهدافهم " . وحيث أن ظهور " المجتمع المدني " وتحديد مؤسساته ونطاق اختصاصه، قد ارتبط من جهة بمقدمات الحداثة الأوروبية ونتائجها التي تلازمت فيها عمليتا هدم بنية المجتمع القديم وتفكيك مؤسساته وتداعي أسسه، مثلما ارتبط من جهة ثانية ببناء المجتمع الجديد وإقامة مؤسساته وإرساء أسسه. فقد تأثر مفهوم " المجتمع المدني " بهذه العمليات من جوانب مختلفة ، وكانت إحدى نتائج ذلك حصوله على صياغته الاصطلاحية اللغوية من تمييزه عن المجتمعين "السياسي والديني" ليصبح دالا على معنى الوجود الاجتماعي الخالص (المجمعي لا السياسي، الدنيوي لا الديني ، المدني لا العسكري) . مثلما انه حصل على مؤسساته وأسس القيمية الفكرية ، من حلوله محل المجتمع التقليدي القديم القائم على النظام الاقطاعي والذي حل محله المجتمع الجديد "المدني " القائم على النظام الرأسمالي .

إن تغير القوى الطبقية الاجتماعية الفاعلة وتراباتها وأدوارها ، استدعى تغيرا موازيا في الانساق القيمية والفكرية السائدة ، التي كان لابد من أن تستبدل بها وتحل محلها ، انساق جديدة تعبر عن مصالح النظام الاجتماعي الطبقي الجديد وأهدافه ، وتستجيب لتطلعاته ومتطلباته. فكان أن ظهرت في هذا السياق قيم الليبرالية والفردية، والحقوق والحريات الإنسانية الأساسية ، ونظريات المصدر الشعبي الاجتماعي للسلطة، ودولة القانون ، والفصل بين السلطات ، والعقد الاجتماعي، والإرادة الشعبية ، والمشاركة المجتمعية في العملية السياسية ، وفقا لمبادي الحرية ، والمساواة، والمواطنة، والتعددية السياسية، والتداول السلمي الدوري للسلطة .

وبذلك تأكد ظهور "المجتمع المدني " واتساع نطاقه إلى ما هو أبعد من حدود المعني الوجودي الوظيفي ، ليصبح دالا أيضا على إطار مفاهيمي يتضمن القيم والأفكار الجديدة التي تعبر عنه وتستجيب لضرورات استمراره ونشاطه في مقابل السلطة السياسية ذات التركيبة الدولية وبموازاتها .

وقد تجسدت هذه التحولات الاجتماعية والفكرية في الصياغة الجديدة لعلاقة المجتمع المدني بالسلطة السياسية وفقا للقيم والأفكار الجديدة، تلك العلاقة القائمة على :

1. استقلال السياسي عن الاجتماعي / المدني وتمايزهما وظيفيا ومؤسسيا.
2. تكامل السياسي والاجتماعي / المدني وتعايشهما تفاعليا .
3. الاختيار المجتمعي للسياسي على مستوى الأفكار والسياسات والأشخاص ،
وحقه في مراقبته ومحاسبته وتغييره سلمياً وشرعياً ودورياً .
4. مسؤولية السياسي عن تجسيد إرادة المجتمع وضمان مصالحه وتحقيق أهدافه. (20)

ولم يكن إنجاز ذلك أو الوصول إليه بالهين ولا اليسير ، لأن السلطة أية سلطة ، لا يمكن أن تسمح بخلق من ينافسها أو بوضع حدود على صلاحيتها وسلطاتها ، فهذا مما لا يتفق مع أي من المنطقيين الفردي والاجتماعي للحياة الإنسانية ، لذلك فإن تعقيدا وتقنيا جديدين فرضا نفسيهما على علاقة السلطة السياسية بالمجتمع المدني في أوروبا الحديثة ، مما أسس لظهور نوع جديد من أنظمة الحكم فيها ، بعيدا عن أشكال السلطة السياسية المقدسة والمطلقة التي كانت تعرفها من قبل . الأمر الذي تطلب تحقيقه جهودا وتضحيات كبرى من المجتمع المدني ، ساهمت في تأسيس الشكل السلطوي الجديد وفرضه على معارضيه ، بقدر ما قيدت هذا الشكل السلطوي وحصرت سلطاته وحددت اختصاصاته ، منعا لنموه استبداديا ، من جديد ، بما يتعارض تماما مع الاتجاه للعام للتحويلات الجارية في كل جوانب الحياة . فبدت صورة العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني ونوقت طويل اقرب ما تكون إلى " اللعبة الصفريّة " التي لا يربح أحد أطرافها إلا ما يحسره الطرف الآخر . وكان ذلك أمرا طبيعيا ومنطقيا لأن السلطة المطلقة وكما يقول جون لوك (لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني ، فهي ليست شكلا من أشكال الحكم المدني قط) . (21)

وبفعل الصراعات المتكررة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني لينتزع كل منهما من الآخر أكبر قدر ممكن من المكاسب والحقوق ، فقد استقرت العلاقة بينهما في النهاية على مجموعة من المبادئ والقواعد والتشريعات ، التي اكتسبت تلك من العلاقة خلالها شرعية قانونية مؤسسية ، إلى جانب شرعيتها الاجتماعية المدنية ، مما سمح لها بالاستقرار والتواصل عبر الزمان والمكان و هي محمية من انتهاكات الطرفين ومحاولاتهما لاختراقهما .

وتمثلت تلك المبادئ والقواعد والتشريعات في :

- ميثاق التعاقد بين متساويين .
- تكافؤ الحقوق والواجبات .
- تكامل الوظائف والأدوار .

فتم بذلك ضمان التوازن بين هذين الطرفين وتقليص احتمالات تعديل ميزان القوى بينهما لصالح طرف على حساب الآخر ، ليصبح أساس " الدولة " وقاعدة العلاقة بين ركنيها " السلطة السياسية والمجتمع المدني " هو الفصل بين السلطة العامة والحريات الخاصة ، وليس الفصل بين المجتمع والسياسة لأنهما لا ينفصلان .

بذلك تجسدت الدولة ، وهي كما سبق القول جوهر الحداثة الأوروبية ومقدمتها ونتيجتها (22) ، في ثلاثة عناصر تكوينية :

1 - السلطة السياسية .

2- المجتمع المدني .

3 - مبادئ التفاعل بينهما و ضوابطه وآلياته .

والعنصر الأخير هو ما أصبح يعرف باسم " النظام الديمقراطي " وجوهره المشاركة الشعبية في العملية السياسية ، لتتخذ الدولة ونظام التفاعل فيها شكل مثلث متساوي الأضلاع قاعدته هي الديمقراطية / المشاركة السياسية الشعبية، التي يقوم عليها وجود السلطة السياسية والمجتمع المدني وتعايشهما وتفاعلاتهما، كضلعين متقابلين ومتكافئين في هذا المثلث ، ليكون المجتمع المدني هو صانع الديمقراطية في الغرب الحديث ونتاجها مثلما أن الديمقراطية هي قاعدة علاقته بالسلطة وأساس تفاعلها .

هذا الوجود السياسي الاجتماعي المؤسسي القانوني (الدولة) ، استمد قوته وقدرته على الاستمرار من عناصر الشرعية الثلاثة التي يوفرها له تكوينه ونوعية علاقات التفاعل بين عناصره والمبادئ والآليات المنظمة لها ، وهي الشرعية الدستورية القانونية التي توفرها التشريعات المعلنة والمقبولة اجتماعيا وسياسيا ، والشرعية التمثيلية التي توفرها تجسيد الدولة وسلطتها السياسية لإرادة المجتمع المدني وأهدافه ومصالحه، والشرعية الانجازية التي توفرها مسؤولية الدولة وسلطتها السياسية على العمل من أجل تحقيق أهداف المجتمع المدني وحماية مصالحه وإنجاز رهاناته الحاضرة والمستقبلية .

ثالثا : الديمقراطية :

إذا كانت قوى المجتمع المدني في صورها الأولية البسيطة أو الثانوية المركبة، وبلاشتراك مع السلطة السياسية أحيانا، وفي مواجهتها وأثناء الصراع معها في أحيان أخرى . قد ساهمت في إعادة تشكيل بنية هذه السلطة وخصائصها وإرساء قواعد جديدة لتعايشهما وتفاعلها ، لتكون محصلة ذلك ظهور " الدولة " بمفهومها وتركيبها المميزين ، وبوصفها كمانا كليا يجتمع في إطاره ركنا " السلطة السياسية و المجتمع المدني " في علاقة متكافئة بين مستقلين ومتساويين . فقد اقتضى ذلك وتطلب من القوى المجتمعية صاحبة المصلحة الأولى والمباشرة في تحقيقه ، إنتاج وترسيخ

إطار عام من المبادئ والآليات والمؤسسات ، تقوم عليه تلك العلاقة وتشتغل من خلاله ، ضماناً لاستمرار الدور الاجتماعي في العملية السياسية من جهة ، ولمنع عودة السلطة السياسية إلى طبيعتها التعسفية الاستبدادية المطلقة من جهة ثانية ، ومن ثم مصادرتها لمكاسب المجتمع المدني الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المتحققة في إطار هذه " الدولة " وبواسطتها .

ولأن الأساس الذي تقوم عليه هذه المبادئ والآليات والمؤسسات هو أن المجتمع / الشعب أو الأمة ، هو مصدر كل السلطات وصاحب الحق الوحيد في ممارسة وظائف الحكم ومسؤولياته ، مباشرة أو من خلال ممثليه . فقد اكتسب البناء السلطوي الجديد " الدولة الغربية " مفهوماً وطابعاً شعبيين جعلاً منه " حكماً شعبياً " ، وهو ما سمح باستعادة الوصف الكلاسيكي الإغريقي (الديمقراطية) لتسمية هذا النوع من أنواع الحكم ، الذي تحتشد فيه مجموعة المبادئ والآليات والمؤسسات التي يتجسد من خلالها حكم الشعب . ولتصبح (الديمقراطية) منذ ذلك الوقت ، الركن الثالث من أركان مثلث الدولة الغربية ، وهو الركن القاعدي فيها الذي يقوم عليه ركنها الآخران " السلطة السياسية " والمجتمع المدني " ومنه يستمدان شروط وجودهما واشتغالهما وقوانين تفاعلتهما .

ولعل في وصف أرسطو لسمات الديمقراطية ، أساساً مناسباً لفهم طبيعة العلاقة بينها وبين الركنين الآخرين للدولة " السلطة والمجتمع " حيث يعلن أن " السمتين المميزتين للديمقراطية هما سيادة الأكثرية والحرية ، المساواة هي الحق العام وهذه المساواة هي بالضبط أن إرادة الأكثرية هي السائدة " . (23)

ولأن هذه السمات هي بنفس القدر وذات المنظور ، سمات " الدولة " كشكل تنظيمي مؤسسي جديد لضبط العلاقة بين " السلطة السياسية والمجتمع المدني " ، فستكون الديمقراطية بذلك الخاصة المميزة للدولة وقاعدة أو قانون ضبط العلاقة بين ركنيها الآخرين ، مما يسمح ، إن لم نقل يفرض ، إضافتها ركناً ثالثاً لهما ، وتقديمها على ركن الإقليم الذي يمكن تضمينه أصلاً في مفهوم السلطة السياسية أو المجتمع المدني . وبذلك يكون وجود هذه السمات أو غيابها ، دليلاً على وجود الديمقراطية أو غيابها ، أو بعبارة أخرى دليلاً على أن موضوع بحثنا أو ملاحظتنا يتمتع بخصائص الدولة وشروطها أو أنه يفتقر إليها .

ويتجلى الارتباط العميق والأكيد بين الديمقراطية والسلطة السياسية والمجتمع المدني ، في اشتراكهم في المبادئ الأساسية التي يقوم عليها كل منهم ويعمل وفقها كل منهم ، وهي :

- المساواة- المواطنة- الحريات والحقوق الإنسانية الأساسية .
- الشرعية القانونية والاجتماعية للسلطة السياسية - تعدد السلطات والفصل بينها.
- التداول السلمي والدوري للسلطة .

وبحكم طبيعة الديمقراطية ونوعية خصائصها ومبادئها ، فقد اضطلعت بوظيفة تأسيس علاقة السلطة السياسية بالمجتمع المدني على قواعد التوازن والتكافؤ والحقوق والواجبات المتقابلة . وترتب على ذلك اكتسابها طابعاً مركباً ، مما أهلها لأن تكون المنطلق والأسلوب والأداة لتنظيم العمليتين السياسية والاجتماعية ، وإنجاز وظائفهما وتحقيق أهدافهما ، كل ضمن دائرة اختصاصها ومسؤولياتها. واذ امتدت مفاهيم الديمقراطية ومبادئها لتصل إلى كل أوجه الحياة وعناصرها، فقد ازدادت أهميتها و تأكدت ضرورتها لكل القوى والفئات الاجتماعية ، حتى غدت مشروع الخلاص الأول لها ورهان حياتها الأهم .

ولأن الديمقراطية ليست نفيًا للسلطة ولا إثباتًا للفوضى ، بل تعيينًا لحدود الفضاءات السياسية والاجتماعية وتشخيصًا لنظامي الحقوق والواجبات المتقابلة والمتكافئة لهما ، فقد بات مضمونها مزدوجا ، يقوم على استخدام مبادئها وآلياتها ومؤسساتها لتحقيق التوازن بين شرطي (الحرية والنظام) ضمن هذين الفضائين ، سواء في حال استقلالهما أم في حال تعايشهما وتفاعلهما.

وعلى هذا الأساس ، فإن غياب الديمقراطية كقاعدة لتنظيم علاقات السلطة والمجتمع وتفاعلاتهما ، سيترتب عليه غياب مقابل لأسس الحرية والنظام وقواعد الحقوق والواجبات ضمن هذين المدنيين ، ومن ثم الوقوع إما في مأزق الفوضى او في مستنقع الاستبداد ، وكلاهما نهاية لوجود الدولة ، وعودا للسلطة غير محمود الى الأشكال التقليدية السابقة للسلطة السياسية ، لأن النزوع الاجتماعي لمزيد من الحقوق والحريات القائم على تقليص حدود السلطة، يقابله نزوع سلطوي لمزيد من المسؤوليات والصلاحيات وتوسيع حدود السلطة.(24)

إلا أن وحدة الثوابت الديمقراطية ، لم تجعل منها حالة واحدة ، لأنها لم تولد أصلا على هذا الحال ، ولا كانت كما نعرفها اليوم . فقد مرت الديمقراطية بتطورات وتغيرات عديدة ومتلاحقة ، فحذفت بعض عناصرها وعدلت بعضها وأضيف إليها غيرها . لذلك تتعدد أشكالها وتتنوع صيغ تطبيقها وآليات عملها ، بتعدد المجتمعات التي أنتجتها وطورتها ، وتنوع ظروفها ومجريات أحداثها ، وهو ما يعني إمكانية استنباط أشكال جديدة للديمقراطية وصيغ مستحدثة لها على مستوى التطبيقات وآليات العمل وأساليبه، بما تتناسب والخصوصيات المجتمعية تاريخيا وقيميًا وحضاريا ،وبما تنعكس في صور مختلفة للعلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع في البلدان خارج النطاق الحضاري الغربي ، والمنطلقة اجتماعيا إلى أقرب صورة ممكنة للنموذج

الديمقراطي الغربي، بوصفه النموذج الذي أتاح لمجتمعاته أفضل فرص الحياة وأكثرها إيجابية ، وان كان الجزء الأكبر من تلك الفرص قد توفر على حساب فرص الحياة ومقوماتها للشعوب غير الأوروبية .

وبذلك تكون الديمقراطية كمبادئ وآليات لتنظيم العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني ، قابلة للتكيف والصياغة بأشكال تتجاوز نموذجها الغربي بفعل تطور أساليب الحياة الاجتماعية وتغير ظروفها وتعدد مشكلاتها وتحسن فرصها وإمكاناتها ، مع ارتهان ذلك بالإرادة المشتركة والمتفاعلة لطرفي هذه العلاقة ، ومدى قدرتهما على استيعاب ضرورات قيامها على قاعدتي التوازن والتكافؤ من جهة ، والحقوق والواجبات المتقابلة والمتساوية من جهة ثانية ، كشرط لازم لاستقرار هذه العلاقة واستمراريتها الإيجابية تحقيقاً للمصالح والأهداف الخاصة والمشاركة لإطرافها.

الدولة في النموذج العربي

أولاً : السلطة السياسية :

إذا كانت "الدولة" مفهوماً وتطبيقاً ، وكما سبق عرضه ،نتاجاً غربياً حديثاً ، فإنها تمثل في البيئة العربية ، نتاجاً فرعياً تابعاً للسياسات الرأسمالية الأوروبية وتطورها الاستعماري الإمبريالي الذي دفع بها خارج نطاقها الجغرافي بقصد احتلال أقاليم جديدة لاستعمارها واستغلال ثرواتها ، وكان الإقليم العربي في الجزء الأكبر منه موضوعاً للصور المباشرة لهذا الاحتلال ، بينما خضع المتبقي منه للصور والآليات الاستعمارية غير المباشرة .

وتسهيلاً لمهمات النهب الاستعماري للأقاليم الخاضعة ، بما فيها الأقاليم العربية ، فقد عمدت الدول الأوروبية إلى بناء هياكل السلطة السياسية ومؤسساتها في هذه الأقاليم اعتماداً على النموذج الغربي ، لأسباب لعل أهمها قدرته على الاستجابة لمتطلبات العمل والانسجام مع أنظمة الحكم والإدارة في تلك الدول، ومعرفتها التفصيلية بخصائصه وقدراته وأساليب تحريكه وإعادة تشكيله والحصول منه على أفضل الخدمات، ولأنه يسمح لها بفرصة مناسبة لتأكيد مزاعمها القائلة بتخلف الأقاليم الخاضعة لسيطرتها، وحاجتها إلى المساعدة الغربية لتطورها وتحديثها ، وهو ما يتحقق فعلياً من خلال تأسيس الأنظمة السياسية والإدارية فيها على النمط الغربي . (25)

إلا أن إنشاء الأنظمة السياسية ذات البنية والطبيعة الأوروبية بهيكلها ومؤسساتها الجديدة في الأقاليم غير الأوروبية ، كان عملاً شكلياً ، إذ لم يصاحبه أو يترتب عليه أي تغيير في بنيتها الاجتماعية وخارج نطاق تشكيلاتها القانونية والإدارية. فنتجت عن ذلك ظاهرتان :

الأولى: اختلال سياقات التطور وتفاوت مستوياته ومنجزاته بين المؤسسات السياسية والاجتماعية في البلدان العربية، مما منع تطور علاقاتها نحو التعايش والتكامل في ظروف مماثلة لما حدث في الغرب .

الثانية: تنامي قدرات المؤسسات السياسية وتزايد احتكارها لمصادر القوة والتأثير المادية والمعنوية ، على حساب قدرات المؤسسات الاجتماعية ، مما سمح للمؤسسات السياسية بالتدخل المباشر في اتجاهات النمو الاجتماعي، وساعده على تشكيلها وصياغة عناصرها بما يتناسب ومصالح السلطة السياسية وأهدافها ، التي تراوحت بين التعبير عن المصالح الاستعمارية المتروبولية الغربية في المراحل الأولى ، والتعبير لاحقا عن مصالح النخب المحلية المدنية والعسكرية الحاكمة .

ونتيجة لذلك فقد اضمحلت تدريجيا ، وبشكل كلي تقريبا، الفرص القليلة المتاحة للنمو المستقل للمجتمعات العربية او تطويرها كقوة موازية لقوة السلطة الحاكمة ومكافئة لها ، لتصبح هذه المجتمعات عاجزة تماما عن فرض إرادتها على السلطة بما يضمن تحقيق الشروط التي تحققت من قبل في الغرب ، من حيث استقلال المدنيين السياسي والاجتماعي و تخصصهما الوظيفي و تساويهما الحقوقي واشتراط قيام علاقات التفاعل بينهما على قاعدة الديمقراطية ، وكان ذلك سببا ونتيجة في آن واحد لغياب ركنين من أركان مثلث الدولة الغربية في الواقع العربي هما (المجتمع المدني والديمقراطية) . وببقاء السلطة السياسية كمرکز وحيد في أركان مثلث الدولة في الحالة العربية، فقد أتاحت لها فرصة النمو والتطور بشكل غير طبيعي ولا متوازن ، لتصبح هذه السلطة المحتكر الوحيد لكل مصادر القوة وحقوق استخدامها وحريات التصرف بها، في ظروف غياب القوى الاجتماعية العربية القادرة على المشاركة في اقامة هذه السلطة أو فرض إرادتها عليها لتقيدها وتعيين اختصاصاتها ومسؤولياتها . (26)

ساعد على ترسيخ هذه السلبيات وتعميقها، اندماج البلدان العربية في النظام الرأسمالي العالمي كمنتج أساسي للمواد الخام ، مما وفر للقوى الحاكمة في هذه البلدان، موارد مالية كبيرة جعلتها أكثر قدرة على النمو والتطور المستقل عن أدوار المجتمع ومشاركته في العملية السياسية ، وسمح لها باستخدام تلك الموارد لزيادة قوتها وتمركزها من جهة، و لتحسين بعض شروط الحياة ومظاهرها وكسب الفئات الاجتماعية المستفيدة من ذلك من جهة ثانية ، والتأثير من جهة ثالثة في اتجاهات التطور الاجتماعي وصياغتها بما يخدم مصالح تلك القوى ويلتزم سياساتها وأهدافها .

إلا أن الأنظمة السياسية العربية فشلت في الاستمرار في ذلك النهج لإسباب متنوعة، بعضها مرتبط بها وبعضها الآخر خاص بالظروف والتحولات السياسية والاقتصادية الدولية ، وثالثها خاص بتنامي الحاجات والمطالب الاجتماعية وعدم إمكانية الاستجابة لها وفقا للسياقات المعمول بها في المراحل السابقة . كما فشلت تلك الأنظمة في تنفيذ الوعود الكبيرة التي أطلقتها حول التحديث أو التحرر أو تحسين ظروف مجتمعاتها أو

تحرير فلسطين أو إقامة الوحدة العربية ، فقدت بذلك آخر مصادر شرعيتها وهي (الشرعية الإنجازية) ، بعد ان فقدت من قبل مصدري شرعيتها الآخرين (الشرعية الدستورية القانونية والتمثيلية الشعبية) ، فلا هي حققت ما وعدت به دساتيرها من قيم العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان والمواطنة ، ولا هي عبرت عن إرادة مجتمعاتها ، ولا هي أنجزت لها أهدافها أو ما وعدتها به من منجزات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ، لتواجه جراء ذلك أزمة فقدان الكامل لشرعيتها وضرورات استمرارها ، التي أصبحت في ظل هذه الظروف أزمة متسعة ومركبة تتعلق بالدولة مثلما بالسلطة .

هكذا أصبحت الأنظمة السياسية العربية ، غير قابلة للتصنيف كدول ، من الناحيتين المفاهيمية النظرية والواقعية العملية ، لافئقارها إلى شروط هذا المفهوم وأساسه المتعلقة بالاستقلال البنيوي والوظيفي للمؤسسات والأنشطة الاجتماعية والسياسية ، والطبيعة المؤسسية غير المشخصة للسلطة السياسية ووظائفها ، مثلما هو الأمر في الغرب . ولا فئقارها إلى شرعية الوجود والاستمرار كسلطة سياسية بفعل معاناتها من جملة أزمات عجزت عن حلها وإيجاد معالجات لها وتشمل أزمات " الهوية والشرعية والمشاركة والاندماج والتغلغل والتوزيع " مما أضعف قدرتها على الفعل دون اللجوء إلى الاستخدام المفرط لمصادر قوتها المادية ووسائلها القسرية . (27)

وازداد الأمر سوءاً بعد أن اتسعت سلطة هذه الأنظمة وتركزت فيها مصادر القسر والإرغام وامتدت أدوارها واتسع نطاق تدخلها في الحياة الاجتماعية ليصل إلى حد التدخل في تفاصيل الحياة الشخصية ، جامعة في يدها كل الخيوط المحركة ، لتصبح هيكلًا مؤسسياً سلطوياً ، شمولياً ومستتبداً في علاقته بمجتمعه ، بقدر ما هو منقطع ~~العلاقة~~ به ومعزول عنه .

وهذا ما عبر عنه أحد الباحثين العرب حين وصف حال الأنظمة العربية بأنها " ضيعت مضمون الدولة الحديثة واستبدلته بمضامين الدولة السلطانية أو العصبوية (طائفية أو قبلية أو حزبية) وتقاليدها وخصائصها الازلية " . (28) حتى أصبح استخدام مصطلح الدولة لوصف هذه الأنظمة ، مجرد استخدام لغوي مجازي ، يخلو من أي مضمون واقعي حقيقي .

ولعل أسوأ ما وصلت إليه أحوال الأنظمة السياسية العربية الحديثة وسياساتها الراهنة من نتائج ، هو تعارض قيمها ومبادئها وأهدافها ، مع قيم مجتمعاتها ومبادئها وأهدافها " مما جعل قطاعات واسعة من المواطنين ترى فيما سبق من حكم أجنبي أو تقليدي قديم ، على سيئاته ، أفضل مما ارتدت إليه تحت أنظمتها الوطنية أو الشعبية " . (29)

الأمر الذي زاده سوءاً الطابع الوراثي الذي اكتسبته الأنظمة " الثورية " العربية مع بدايات القرن الحادي والعشرين والذي بات يؤذن بظهور نموذج جديد للأنظمة السياسية ، يمكن تسميته " بالملكيات الثورية " أو إن شئت " الجمهوريات الملكية

الثورية " على الرغم مما ينطوي عليه هذا الوصف من تناقض يثير السخرية والمرارة ولكن هذه ليست إلا سخرية الواقع ومرارة أحداثه .

ومما يمنح هذه الوقائع والأفكار قدراً مقبولاً من الموضوعية والمصداقية، هو عدم اقتصر مظاهر الأزمة السياسية العربية التي تؤشرها وتحدد مقدماتها ونتائجها على نظام عربي دون آخر، إذ هي في واقع الأمر ظاهرة عامة و مشتركة بين مختلف الأنظمة العربية بل وبين القوى السياسية العربية، خارج السلطة أو المعارضة لها . وان ملامح هذه الأزمة ومظاهرها لم تتغير حتى في الحالات التي تغيرت فيها الأنظمة والقوى والأحزاب الحاكمة فيها ، مما يعني ان جذورها كامنة في بنية الواقع السياسي العربي وقيمه وقواعد العمل فيه . (30)

وعلى أساس مما تقدم يمكن القول بافتقار النظم السياسية العربية لمشروعية التأسيس أصلاً ، ومعاناتها من جملة مظاهر سلبية لاحقة حددها أحد الباحثين في كونها: (31)

- أنظمة انتقالية غير مستقرة ومفتقرة الى نموذج مرجح لاقامة سلطتها السياسية ومؤسساتها
- أنظمة تابعة للقوى الأجنبية وخاضعة لسياساتها وبرامجها بصور متنوعة ومتدرجة من التبعية المباشرة وغير المباشرة .
- أنظمة تسلطية تحتكر السلطة والثروة والقوة وتمنع التعددية السياسية وتنتهك الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية لمجتمعاتها .
- أنظمة محدودة الفاعلية تعثرت في إنجاز مشاريعها وتحقيق رهاناتها الوطنية والقومية على حد سواء .
- أنظمة غير شرعية تفتقر إلى الرضا والقبول المجتمعيين مما جعلها أنظمة تعسفية مستبدة .

ثانياً : المجتمع المدني :

يعد مفهوم " المجتمع المدني " من المفاهيم الحديثة الوافدة إلى المجتمع العربي وخطاباته الفكرية في مدى زمني لايتجاوز الثلث الأخير من القرن العشرين . وعلى الرغم من حداثة هذا المفهوم ، وعدم الاتفاق على عناصره وشروطه في البيئتين العربيتين الثقافية والسياسية ، ومقاربتة فيهما بأشكال غير مباشرة وغير مستقلة، ومن خلال المقاربات الغربية الكلاسيكية والحديثة له . فقد بات (المجتمع المدني) ومفهومه وتجسيدياته، بؤرة الاهتمام العربي ومادته الأساسية، وأحد أوسع المفاهيم حضوراً في خطاباته المعاصرة وبأشكال تراوحت بين المعالجة الأكاديمية المنهجية، والدعوات السياسية التبشيرية، والمقالات الصحفية ... الخ في سياقات قد تتبنى هذا المفهوم وتدعو إليه ، أو تعارضه وتحرض عليه .

ويعود انتشار مفهوم (المجتمع المدني) ورواجه ، إلى تحوله إلى حامل فكري بديل حل لدى الكثيرين محل حواملهم العقائدية السابقة القومية أو الاشتراكية أو الشيوعية أو الليبرالية أو الدينية، ليصبح بديلاً لتلك الحوامل التي فقدت جدواها ومصداقيتها عندهم أو عند غيرهم، مما أحوجهم لإدماجها في الحامل الفكري الجديد ، لإكسابها طابعاً عصرياً جديداً يسمح بتمريرها في الأجواء الثقافية والسياسية التي قد لا تستسيغ أشكالها أو حواملها التقليدية السابقة .

وإذا كان هذا مفهوم (المجتمع المدني) دالاً في المنظور الغربي على المؤسسات المجتمعية المدنية غير الحكومية خارج نطاق المجتمع السياسي ومؤسساته السلطوية، والتي تتميز بطابعها الإرادي التطوعي ، وتشكيلاتها التنظيمية الاصطناعية، والانتماء الشخصي والمباشر إليها ، ونشاطاتها الجماعية الغائية ، مثل (الأحزاب ، النقابات ، الجمعيات الاجتماعية والثقافية ، المؤسسات التعليمية ، المؤسسات الدينية ، المؤسسات الإعلامية) والعاملة لتحقيق أهداف متباينة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ومهنية . فهي إذا مؤسسات اجتماعية اصطناعية تنظيمية، يقيمها أفراد المجتمع إرادياً، وينتمون إليها بشكل شخصي ومباشر، بقصد استخدامها للتعبير عن آرائهم ومواقفهم ومصالحهم وحمايتهم وتحقيق متطلباتها .

فإن غياب المقابل العربي لمثل هذه المؤسسات ، أو وجودها فيه ولكن بأشكال وأدوار تختلف عن أشكال مؤسسات المجتمع المدني وأدوارها في الغرب . فإن ذلك يطرح على الفكر العربي التعويض عن ذلك الاختلاف ، إما بتوسيع مفهوم المجتمع المدني ليشمل أيضاً المؤسسات التقليدية الطبيعية مثل (القبيلة / الجماعة الدينية) بسبب الحضور الواسع والمؤثر لهذه المؤسسات وقيمها وأدوارها في الحياة العربية ، أو تعديل المفهوم لإعطائه مضموناً جديداً يتناسب مع أشكال المؤسسات المدنية العربية ويسمح بإدراجها مع الأشكال التنظيمية المؤسسية الحديثة في نطاق واحد . لتصبح المؤسسات التقليدية قابلة للتموضع في إطار المفهوم الجديد وقابلة للاستغلال فيه ومعه ، بحكم افتقارها الأولى للوعي السياسي اللازم لذلك (32) .

إن افتراض الاقتران بين ركن (المجتمع المدني) وتكويناته من جهة ، ومفهوم الدولة وأركانها الأخرى (السلطة السياسية والديمقراطية) من جهة ثانية ، يترتب عليه افتراض مقابل ومضاد ، يفيد بأن غياب هذا الركن سيترتب عليه غياب شرط أساسي من شروط الدولة وأركانها ، ومن ثم غياب الدولة كمفهوم كلي ، مثلما أن غياب الدولة يعني غياب (المجتمع المدني) (33) .

ووفقاً للتجربة الاجتماعية السياسية العربية الحديثة والمعاصرة ، فإن أنظمة الحكم العربية التي تأسست في ظروف غياب مؤسسات المجتمع المدني ومشاركتها في تأسيسها ، بقيت مجرد أنظمة حكم ، ولم يقدر لها بفعل غياب الشروط اللازمة لذلك، أن تتحول إلى دولة .

ولأن احتمالات حدوث هذا التحول المرتبط بوجود المجتمع المدني وفاعليته، تعني فقدان السلطة لجزء كبير من وظائفها واختصاصاتها، وتقييدها والحد من مسؤولياتها، التي ستعود في هذه الحالة إلى المجتمع المدني، ليصبح شريكاً مكافئاً للسلطة، ورفيقاً عليها، وقيداً على سلطاتها. فقد حرصت الأنظمة العربية على الإفادة القصوى من سلطاتها وقدراتها المادية والمعنوية وتغلغلها الشامل في كل مرافق الحياة وتحكمها في كل مفاصلها، لتوجه جزءاً أساسياً من أهدافها وسياساتها وقدراتها إلى المؤسسات الاجتماعية، التقليدية منها والحديثة على السواء (قبائل، طوائف، أحزاب، نقابات، جمعيات... الخ)، بقصد إخضاعها وتطويعها، فإن تعذر تحقيق ذلك عمدت إلى الغائها كلياً وتفكيكها، أو إقامة بدائل سلطوية لها. ففضت بذلك على فرصة تكوين مؤسسات مجتمعية مدنية قادرة على المشاركة في العملية السياسية، بعد أن سبقت إلى القضاء على الفرص والاحتمالات الأخرى السياسية الحزبية والبرلمانية والإعلامية لمثل هذه المشاركة، أو جعلتها مشاركة صورية خالية من كل مضمون حقيقي (34).

وقد اتخذت الإستراتيجيات السياسية العربية ثلاثة مسارات للسيطرة على المجتمع المدني العربي ومؤسساته:

1. القضاء على المعارضة السياسية أو السيطرة عليها واحتوائها أو إحلال بدائل سلطوية محلها.

2. القضاء على المؤسسات الاجتماعية المستقلة أو السيطرة عليها واحتوائها أو إحلال بدائل سلطوية محلها.

3. القضاء على الأسس المادية المستقلة لمؤسسات المجتمع المدني أو السيطرة عليها وإحتوائها أو إحلال بدائل سلطوية محلها.

وتمثل هذه المسارات في مبادراتها ونتائجها خرقاً فاضحاً لتشريعات الدستورية والقانونية العربية، وتدل على شكليتها وانعدام مصداقيتها، من حيث أن تلك التشريعات تنص على حرية تكوين المؤسسات الاجتماعية الأهلية المدنية، وتبيح إقامة التنظيمات غير الحكومية، وتعترف بحق المواطنين في الانتماء إليها والمشاركة في نشاطاتها.

إلا أن هذه التشريعات ذاتها، تفرض أشكالاً متنوعة من القيود على تكوين المؤسسات المدنية وتحد من حركتها واستقلاليتها، سواء بالرقابة عليها أم التدخل في شؤونها، وتفرض عليها الالتزام بأهداف السياسات الحكومية، وتلزمها بإبلاغ الجهات الرسمية بجدول أعمالها وحساباتها، كل ذلك تحت مظلة دواعي الأمن والمحافظة على النظام العام وسلامة السلطة والدولة (35).

والمشكلة ان كل ذلك لم يمنح الأنظمة العربية لا المزيد من القوة ولا الاستقرار، فصلاحياتها الواسعة وتخصصاتها المتعددة وأجهزتها ووسائلها المختلفة، تخفي وراءها واقع الضعف والهشاشة الذي يعاني منه كل وجود غير شرعي مفروض علي بيئته بالقوة والإرغام . فضلا عن ان وجود هذه الأنظمة في وسط متخلف ومتأزم، لا يمكن إلا أن يجعلها هي الأخرى متخلفة ومتأزمة (36) .

أما المحصلة فهي انعدام فرص قيام مؤسسات مجتمع مدني حقيقية ومؤثرة ، وتعطيل الفاعلية النسبية لما هو قائم منها الآن ، ومن ثم ترسيخ الطابع المركزي المهيمن للسلطة الحاكمة دون تحولها إلى دولة ، ليس فقط لأن شرطها أو ركنها الأوليين (السلطة السياسية والمجتمع المدني) غائبان أو حاضران بصورة تماثل الغياب فحسب، بل ولأن الشرط اللازم لحضورهما وتدويلهما (تحولهما الى دولة) غائب هو الآخر ، وهذا الشرط أو الركن هو الديمقراطي .

ثالثاً : الديمقراطيّة :

يرجع تاريخ الانشغال العربي بقضية الديمقراطية ومحورها ولبها (المشاركة الشعبية في العملية السياسية) ، إلى بدايات عصر النهضة العربية الحديثة ، من خلال الاهتمام بطبيعة أنظمة الحكم ووظائفها وأهدافها ، ونوع العلاقة القائمة بينها وبين المجتمع، وصولاً من كل ذلك إلى أسس التحديث اللازم لمواجهة التحديات الكبرى التي كان يعيشها العقل والواقع العربيين (37) .

وبقيام أنظمة الحكم الجديدة بعد سقوط الدولة العثمانية وانتقال البلدان العربية من نطاق نفوذها إلى نطاق النفوذ الغربي الاستعماري ، وبفعل الدور الذي قامت به الدول الاستعمارية في تشكيل هذه الأنظمة وقيامها وفقاً للنموذج السياسي السائد في الغرب ، عاشت هذه البلدان ومجتمعاتها لحظة لولادة ديمقراطية ، لم يقدر لها ان تتعمق وتصح مساراتها ، ولا أن تستمر أو تعيش طويلاً . فقد سقطت تلك الأنظمة وتجاربها الديمقراطية الوليدة على يد النخب العسكرية التي أقامت أنظمة زعمت أنها ذات خصائص وأهداف ثورية وقومية واشتراكية، واستبدلت بالأنظمة القديمة أنظمة جديدة للسلطة المطلقة قيدت الحقوق والحريات السياسية للقوى الاجتماعية تحت دعاوى تحقيق الاستقلال وحماية الثورة ومقاومة الاستعمار وبناء الاشتراكية ، حتى أصبحت الأنظمة الموصوفة بالوطنية والقومية صاحبة الريادة في (إفراغ الوعاء الديمقراطي من أي محتوى جدي له) (38) .

وسواء أكانت هناك مسوغات واقعية حقيقية لهذه السياسات أم لم تكن ، فإن نتيجتها هي تراجع المنطق الديمقراطي وآلياته وفرصه ، إلى أبعد مما كان عليه أيام الدولة العثمانية .

ولعل أخطر ما يواجهه المطلب الديمقراطي من مآزق ، هو أنه مطلب معلن للجميع، السلطة الحاكمة والمعارضة على حد سواء ، بقدر ما هو مطلب مرفوض لديهم جميعاً. فليست الأنظمة الحاكمة العربية هي وحدها التي انتهكت الديمقراطية وعرقلت مسيرتها، بل شاركتها في ذلك حتى الأحزاب والقوى المعارضة التي حاولت الالتفاف على الديمقراطية من خلال التلاعب اللفظي بمفهوم الديمقراطية بالذات تحت غطاء (الديمقراطية الصحيحة) أو (ديمقراطية الشعب العامل .. أو تحت غطاء (الديمقراطية الاجتماعية) .. أو تحت غطاء (الديمقراطية الثورية) .. أو تحت غطاء (الحرية). حتى أصبح من مميزات المعارضة العربية افتقارها إلى المحتوى الديمقراطي داخليا وسلوكيا، وإن الديمقراطية ليست على قائمة أولوياتها .⁽³⁹⁾ أما ما تضمنته الدساتير والتشريعات العربية في هذا الشأن، فإنه لم يحقق إنجازاً ديمقراطياً حقيقياً، على الرغم من كثرته، وبقيت الديمقراطية في معظم الأقطار العربية مجرد " نص دستوري جامد لا روح فيه ، ويتجلى ذلك في ظاهرة تعطيل المجالس النيابية والاستئثار بكل السلطات وانتشار أزمة الشرعية وفشل النموذج الغربي للديمقراطية البرلمانية " .⁽⁴⁰⁾

وإذا كانت الأنظمة العربية قد عطلت التشريعات والآليات الديمقراطية التي نصت عليها دساتيرها وقوانينها، فإنها قد فعلت ذلك وهي مطمئنة، لأنها في الحقيقة تسترجع هبات ومنح قدمتها من قبل لمجتمعاتها ثم استردتها عندما وجدت ضرورة لاستردادها ، دون أن تجد من يراجعها في ذلك أو يمنعها من القيام به⁽⁴¹⁾ . وليس في مثل هذا التصرف موضع للنقد لأن صاحب الهبة استرجعها، وما يقتضي النقد هو الاعتقاد بإمكانية الحصول على مكاسب كبرى مثل الديمقراطية والاحتفاظ بها بهذه الطريقة ، ونسيان أو تناسي طبيعتها كرهان مجتمعي أساسي، تنتزعه القوى الاجتماعية من السلطة أو تفرضه عليها وتجبرها على احترامه والالتزام بقواعده مثلما حدث في تجربة بناء الدولة في الغرب .

وعلى الرغم من أن المطلب الديمقراطي بات يعيش عصراً جديداً من الصعود والانتعاش في ظل ظروف أصبحت توصف بأنها " الكونية الديمقراطية"⁽⁴²⁾ بفعل تلاحق التحولات العالمية ذات المضمون الديمقراطي وتراكمها، حتى أصبحت للديمقراطية المكانة الأولى بين المطالب الاجتماعية بل تقدمت حتى على مطلب الخبز " بقدر ما أصبح الشعب العربي يعتقد أن حرمانه من الخبز قائم هو نفسه على حرمانه من الحرية في كل معانيها .⁽⁴³⁾

إلا أن ذلك لم يدفع بأي من الأنظمة العربية نحو تطبيق حقيقي وفعال للديمقراطية، بفعل خشيتها من أي نوع من المشاركة الشعبية التي يمكن أن تتطوي في رأيها على

احتمالات التسريع بعمليات تغيير في هذه الأنظمة، مما جعلها تعارضها وتتحدى لها باستخدام موسع للقمع وهو ما ينتج عنه مزيد من الفساد والانهيار السياسي فيها. واستخلاصاً مما تقدم فإن الأنظمة السياسية العربية بإشكالها المختلفة، تفتقر إلى شرطين / ركنين من أركان الدولة هما " المجتمع المدني و الديمقراطية " ويترتب على ذلك فقدان الأركان اللازمة لقيام الدولة في هذه المجتمعات أولاً ، وثانياً أن الشرط / الركن المتبقي منها " السلطة السياسية " يتخذ طابعاً مختلفاً كلياً عن طابع السلطة السياسية ومضمونها في إطار النموذج الغربي للدول، ويجعله أقرب إلى صور السلطة السياسية التقليدية القديمة منه إلى صورتها الحديثة " الدولة " .

أما " المجتمع المدني " وهو الشرط الثاني لوجود الدولة، فهو غائب حاضراً ، غائب دوراً وتأثيراً وذاتاً فاعلة ، و حاضراً موضوعاً ومادة لسياسات السلطة وآلياتها القسرية، حتى بات مشروع تحديث المجتمعات العربية وأنظمتها السياسية مرهوناً بإحياء المجتمعات المدنية فيها وتفعيل المطالب الديمقراطية من حيث أن كلا منهما شرط للأخر وقرين له . ففوة المجتمع المدني وفاعلية مؤسساته ، يقيدان السلطة السياسية ويلزمانها بتعيين الحدود بينها وبين مجتمعها على مستوى الحريات والحقوق والواجبات، وتحقيق ذلك يضمن استقلال المدنيين السياسي والاجتماعي، وتعايشهما وفقاً لمبادئ التعايش والمساواة والتكافؤ والتخصص . ومبادئ الديمقراطية وآلياتها تضمنان تفاعل السياسي والاجتماعي، وتمنعان امتداد أحدهما على حساب الآخر أو انتقاصه لحقوقه أو حرياته . دون أن يكون المقصود من ذلك في الحالين ، خلق معارضة سياسية في مواجهة السلطة أو إلغاء وظائف السلطة وتفكيك هيكلها، بل تعيين حدودها ومنحها الشرعية وتهيئة الأجواء المناسبة لحل أزماتها، وإلا فإنها ستواجه أزمة الاستمرارية والمحافظة على الوجود إن عاجلاً أو آجلاً .

ومما تقدم نستنتج :

أولاً: أن حل المشكلات / الأزمات السياسية في المجتمعات العربية ومعالجتها ، هو المدخل لحل مشكلاتها / أزماتها الأخرى ، وشرط وجوبي لنجاح أية معالجة مقترحة لها.

ثانياً: أن مطلب الديمقراطية والمشاركة السياسية للمجتمع المدني، هو جوهر المشكلة السياسية في المجتمعات العربية وكل المجتمعات الأخرى.

ثالثاً: أن الاستجابة لمطلب الديمقراطية والمشاركة الشعبية ، إذا كانت ستحل المشكلة السياسية في البلدان العربية ، فإنها وفي نفس الوقت ستكون الأساس الذي تقوم عليه حلول باقي المشكلات في هذه البلدان، والضمان الأهم لنجاح معالجتها .

وبناء على ذلك، فإن المقاومة الأخطر للمطلب الديمقراطي مصدرها معارضة القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، التي ترى أن دور البلدان العربية ومعها باقي البلدان المتخلفة، يقتصر على تلبية حاجات المجتمعات الصناعية وتوفير متطلبات نشاطها الاقتصادي ، وان الخطر الذي يهدد هذا الدور مصدره الاستجابة لمطالب تلك البلدان وشعوبها في إقامة أنظمة ديمقراطية، يمكن أن تكون يوماً ما قادرة على إعادة النظر في العلاقات غير المتكافئة بينها وبين المجتمعات الصناعية الغربية .

لذلك فإن الأنظمة الغربية المستفيدة من تخلف البلدان العربية واستمرار أنظمتها السلطوية المستبدة ، تفضل أن تتعطل مسيرتها الديمقراطية وتزداد استبدادية الأنظمة الحاكمة فيها، لأن ذلك يخدم مصالحها أكثر مما تخدمها الأنظمة ذات التوجهات الديمقراطية وهذا ما يجعل الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة يتبنيان خارج أقاليمهما مفهوماً للديمقراطية يفرغها من أي محتوى حقيقي يضمن فرصاً للمشاركة السياسية الشعبية يمكن أن تنتهي إلى سياسات تهدد المصالح الأمريكية والغربية وتعرضها للخطر . (44) ومن ثم فإن أي موقف عربي معارض للديمقراطية ، سيكون أولاً وأخيراً انحيازاً لمصالح الولايات المتحدة والغرب ، حتى وإن كان هذا الرأي صادراً عن أنظمة الحكم العربية ، ويجعل من الأخيرة في هذه الحالة حليفاً للغرب وأميركا، ضد مصالح الأمة العربية ومجتمعاتها وضد حاضرها ومستقبلها .

الهوامش

1. فالج عبد الجبار - الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق - مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع - القاهرة - 1995 - مقدمة سعد الدين إبراهيم ص ص 7-8
2. السيد يسين - الكونية والأصولية وما بعد الحداثة - أسئلة القرن الحادي والعشرين - المكتبة الأكاديمية - القاهرة - ط 1 - 1996 - ص 50 .
3. المصدر السابق - ص ص 56-61 .
4. فرنسيس فوكوياما - نهاية التاريخ - دار الحضارة الجديدة - بيروت - ط 1 - 1993-
5. صموئيل هنتجتون - صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي - الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع - مصراتة - ط 1 - 1999 .
6. اندروفنسنت - نظريات الدولة - دار الجيل - دار الرواد - بيروت - طرابلس - ط 1 - 1997 ص 15 .
7. المصدر السابق - ص 19.
8. برتران بادى - الدولتان : الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام - المركز الثقافي العربي - بيروت - الدار البيضاء - ط 1 - 1996 - ص 6 وما بعدها .
9. المصدر السابق - ص 6 .
10. المصدر السابق - ص 132 وما بعدها .
11. بورديو - الدولة - مصدر سابق - ص 17 .
12. فنسنت - نظريات الدولة - مصدر سابق - ص 25 .
13. فيليب برو - علم الاجتماع السياسي - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر - بيروت - ط 1 - 1998 - ص 83 .
14. فنسنت - نظريات الدولة - مصدر سابق - ص 19.
15. انظر: بول كلافال - المكان والسلطة - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر - بيروت - ط 1 - 1995.
16. بادى - الدولتان - مصدر سابق - ص ص 130 - 131.
17. برو - علم الاجتماع السياسي - مصدر سابق - ص ص 76 - 106.
18. بادى - الدولتان - مصدر سابق - ص 126 وما بعدها .
19. عبدالله العروي - الدولة - دار التنوير - بيروت - ط 3 - 1984 - ص 50.
- 20A - حول مفهوم المجتمع المدني وشروطه وآلياته انظر :

- كريم ابو حلاوة - إشكالية ومفهوم المجتمع المدني - النشأة والتطور والتجليات - الأهالي للطباعة والنشر - دمشق - ط1-1998
- عزمي بشارة - المجتمع المدني - دراسة نقدية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ط1 - 1998
- ندوة - المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ط1 - 1992
- 20 B . انظر للتفاصيل : بادي - الدولتان - مصدر سابق
- 21 . جون لوك - في الحكم المدني - اللجنة الدولية لترجمة الروائع - بيروت - 1959 ص 189
- 22 . بادي - الدولتان - مصدر سابق - ص 126
- 23 . أرسطو - السياسة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ط2 - 1979 - ص 424 .
- 24 . انظر للتفاصيل :-
- توم بوتومور - علم الاجتماع السياسي - دار الطليعة - بيروت - ط1 - 1986
- ثناء عبدالله فؤاد - آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ط1-1997 .
- 25 . انظر للتفاصيل :
- برهان غليون - نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة - المركز الثقافي العربي - بيروت - الرباط - ط1 - 1990
- نزيه نصيف الايوبي - العرب ومشكلة الدولة - دار الساقى - بيروت - لندن - ط1-1992
- محمد جابر الانصاري - تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ط1 - 1994
- 26 . خلدون حسن النقيب - الدولة السلطوية في المشرق العربي المعاصر - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ط2 - 1996 - ص 39 .

27. انظر للتفاصيل :
- حسنين توفيق ابراهيم - ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ط2 - 1999.
- وضاح شرارة - استئناف البدء محاولات في العلاقة بين الفلسفة والتاريخ - دار الحداثة - بيروت- 1981 .
- النقيب - الدولة التسلطية - مصدر سابق .
- الانصاري - تكوين العرب السياسي - مصدر سابق .
- 28 . عبدالاله بلقزيز - نحن والديمقراطية - مجلة المستقبل العربي - بيروت - عدد 236 -ت1 1998 .
- 29 . الانصاري - تكوين العرب السياسي - مصدر سابق - ص31.
30. وليد خدوري - القومية العربية والديمقراطية - في :-
- برهان غليون وآخرون - الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ط1-1999 - ص 40
- انظر ايضاً : الأنصاري - تكوين العرب السياسي - مصدر سابق - ص 17 .
31. ابراهيم - ظاهرة العنف السياسي - مصدر سابق - ص ص 27-28.
32. عبدالله العروي - مفهوم الحرية - المركز الثقافي العربي - بيروت - الدار البيضاء ، 1981-ص34
33. خيرى حماد - معقب - ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي - مصدر سابق - ص 533
- 34 - انظر للتفاصيل :
- النقيب - الدولة التسلطية - مصدر سابق
- ثناء - آليات التغير الديمقراطي - مصدر سابق
- علي الصاوي - التنظيمات غير الحكومية - مجلة شؤون عربية - عدد 75 - ايلول - 1993
35. ثناء - آليات التغير الديمقراطي - مصدر سابق - 292
36. المصدر السابق - ص 284 .
37. أحمد صدقي الدجاني - تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث في : ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - ط1- 1984 - ص 115
38. خدوري - القومية العربية والديمقراطية - مصدر سابق - ص ص 38-39

39. جورج طرابيشي - الايديولوجيا الثورية واستحالة الديمقراطية في :
- برهان غليون وآخرون - الديمقراطية والأحزاب - مصدر سابق - ص 72
40. محمد المجذوب - الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي - منشورات
عويدات - بيروت - باريس ط1-1980-ص5-ص59
انظر ايضاً :
- ثناء - آليات التحول الديمقراطي - مصدر سابق - ص 67 .
41. علي محمد فخرو - حول الديمقراطية في البلدان العربية - مجلة المستقبل
العربي - بيروت - عدد 236 - ت1 - 1998.
42. بلقزيز - نحن والديمقراطية - مصدر سابق
43. برهان غليون - حول الخيار الديمقراطي - مركز دراسات الوحدة العربية -
بيروت - ط1-1994 .
44. نعوم شومسكي - إعاقة الديمقراطية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت -
ط1-1992 - ص ص 66-67 - ص 288 .
- وأيضاً هنتجتون - صدام الحضارات - مصدر سابق .